



انعكاسات ثورة يوليو على السياسة البريطانية تجاه أفريقيا (١٩٥٢-١٩٦٦)

أ. م. د. هدى محمود نايل

استاذ مساعد بالأكاديمية الحديثة

ملخص:

تزامن تصاعد دور مصر الأفريقي مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ مع تراجع ملحوظ وانكماش ملفت للإمبراطورية البريطانية في القارة الأفريقية، ونظرت بريطانيا لمصر منذ قيام ثورتها المجيدة باعتبارها العدو الأفريقي الأول لتطلعاتها في الحفاظ على مستعمراتها ونفوذها الاستعماري الراسخ. ومن هنا، حرصت بريطانيا، سواء منفردة أم بمساعدة وتسيق مباشر مع قوى إقليمية ودولية مثل إسرائيل وفرنسا، على مواجهة كافة السياسات المصرية في القارة الأفريقية في قضايا مثل السودان، وأقاليم شرق أفريقيا، وأفريقيا الجنوبية والغربية.

وقد بلورت ثورة يوليو دور مصر الأفريقي والعربي بشكل واضح ومستمر حتى الوقت الراهن؛ وبينما ركزت مصر بعد ثورة يوليو على دعم استقلال السودان عن بريطانيا، القوة الاستعمارية الأعظم في ذلك الوقت، والتوصل مع لندن لاتفاق فبراير ١٩٥٣ ووقوف القاهرة بإصرار أمام مناورات الأخيرة لتسوية حل مشكلة السودان. وتقرر بناء على اتفاق فبراير ١٩٥٣ إقرار حق السودان في تقرير مصيره ثم إعلان استقلاله بالفعل في الأول من يناير ١٩٥٦، وكانت مصر أول دولة تعترف باستقلال السودان، وقدمت أول سفير معتمد للخرطوم في دلالة على حقيقة موقف ثورة يوليو من المسألة السودانية وإشارة لتصاعد العداء البريطاني لسياسات ثورة يوليو الأفريقية بشكل عام لاسيما منذ العام ١٩٥٢.

وقد تناولت عدة دراسات مصرية وإنجليزية تعقيدات العلاقات بين القاهرة ولندن ومواقف الأخيرة من ثورة يوليو ١٩٥٢ وسياساتها الخارجية؛



ومن أبرزها دراسة للدكتورة هدى جمال عبد الناصر بعنوان "ثورة يوليو في الوثائق البريطانية" (٢٠٠٢) وأبرزت فيها الرؤية الإنجليزية للثورة ودورها الخارجي لاسيما في الشرق الأوسط وأفريقيا؛ ودراسة مهمة للغاية لروبرت ل. هان R. L. Hahn بعنوان: The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War (١٩٩١) وتميزت باعتمادها على مجموعة كبيرة من الوثائق السياسية والعسكرية الأمريكية والبريطانية. وتحاول الدراسة الحالية التركيز على البعد الأفريقي في رؤية بريطانيا لثورة يوليو وتوجهاتها الخارجية والإجابة على أهم إشكالات هذه الرؤية وتبعات مساعي بريطانيا فرض خيارات سياسية على مصر للحيلولة دون التأثير في الدول الأفريقية الشقيقة.

Abstract

Egypt's increased role in Africa since July 1952 was accompanied with a remarkable shrink of the British Empire influences in Africa. It was clear that Britain has considered Egypt as its utmost enemy in Africa, and the barrier against London's aspirations in the continent after the great weave of de-colonialization throughout Africa. As a result, London was keen in working against the Egyptian policies in Africa, both individually or in coordination with some regional and international powers such as Israel and France.

However, the Egyptian revolution of 1952 has catalyzed Egypt's African and Arab role until the current day. While Egypt has paid its great attention to Sudan independence cause, it has achieved several breakthroughs in Africa such as in supporting liberation movements in Kenya, British Somaliland, Zanzibar among others.

The study shed the light on Britain's attitudes towards the Egyptian revolution of 1952 policies in Africa until mid-1960s., and has analyzed these attitudes within the British Containment Policy in order to determine Egypt's move in East Africa and Sudan. In addition, the study has traced the British efforts to mobilize the United States behind the former's aims in Middle East and Africa.



أولاً: بريطانيا "والمسألة المصرية" بعد الحرب العالمية الثانية :

اكتسبت مصر أهمية كبيرة في استراتيجيات بريطانيا في أفريقيا منذ العام ١٨٦٩ مع افتتاح مصر قناة السويس التي زادت من أهمية مصر ومحوريتها عالمياً، وتحولها إلى أهم مركز لطرق التجارة العالمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واتضح ذلك في مرور ٤٨٦ سفينة في القناة في العام ١٨٧٠ بقدره إجمالية ٤٣٦ ألف طن مثلت البضائع البريطانية منها نسبة ٦٦%. وبحلول العام ١٩١٠، وصل إجمالي البضائع المارة بالقناة ١٦.٥ مليون طن نسبة البضائع البريطانية منها ٦٣%^(١)، إلى جانب أهمية مصر في التنافس الاستعماري الدولي الذي سعت بريطانيا خلاله الحفاظ على مكانتها الفائقة فيه. وعلى سبيل المثال، فقد كانت مصر ذات أهمية قصوى في هذه الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية لمواجهة النفوذ الاستعماري الفرنسي في مجالات شتى، كما اتضح في مناقشات دارت في العام ١٩٤٢ بين السلطات الاستعمارية البريطانية والفرنسية في السودان وباريس وبرازافيل لتشييد شبكة من الطرق لربط الكونغو بالقاهرة مروراً بمحطات مقترحة أبرزها "جوبا" والأبيض، وإن فقد مشروع الكونغو - القاهرة قدرًا من قيمته الاستراتيجية في العام ١٩٤٣ مع توجيه البريطانيين أعينهم لاحقاً لساحة البحر المتوسط وليبيا^(٢)

وزادت الحرب الكورية من تعقيد برنامج إعادة التسليح rearmament، أما في إيران، فقد واجه البريطانيون نظامًا وطنياً بقيادة

(١) Thompson, Willie, Global Expansion Britain and its Empire, 1870-1914, Pluto Press, London, 1999, p. 31.

(٢) Eric T. Jennings, Britain and Free France in Africa, 1940-1943 (in: James R. Fichter, editor, British and French Colonialism in Africa, Asia and the Middle East Connected Empires across the Eighteenth to the Twentieth Centuries) Palgrave MacMillan, New York, 2019, p. 289..

كانت الكونغو واقعة بين الاستعمارين الفرنسي والبلجيكي، وحصل الكونغو البلجيكي على الاستقلال في يناير ١٩٦٠، بينما حصل الكونغو الفرنسي على استقلاله في أغسطس ١٩٦٠



مصدق الذي أمم بشكل أحادي شركة البترول الأنجلو- إيرانية Anglo-Iranian Oil Company وفي صيف وخريف العام ١٩٥١، انقسمت حكومة العمال بين فريق يقوده هربرت موريسون Herbert Morrison وزير الخارجية، وشينويل Shinwell وزير الدفاع الذي أراد القيام بعمل عسكري لاستعادة بريطانيا مكانتها، وفريق تبني سياسات أكثر واقعية ومسئولية لرئيس الوزراء أتليه Attlee، وكان من الأسباب التي ساقها الصقور هي الحاجة لإظهار خطورة إقدام المصريين على خطوة مشابهة للخطوة الإيرانية في مسألة قناة السويس. وربما كان بدافع من النجاح الإيراني أن أعلن رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس بشكل أحادي إبطال معاهدة ١٩٣٦ ورفض المقترحات البريطانية بخصوص تنظيم دفاعي للشرق الأوسط، مع بدء مجموعات مصرية مهاجمة القاعدة البريطانية في قناة السويس، وكان مسئول الخارجية الأمريكية قد زار مصر في النصف الأول من العام ١٩٥٢ وأكد أمام قيادة الأركان المشتركة الأمريكية American Joint Chiefs of Staff أن التسوية بين المصريين والبريطانيين مستحيلة، وأن العداء ضد البريطانيين في مصر عام وحاد^(١).

ومن جانبها، مثلت حكومة المحافظين في بريطانيا بزعامة رئيس الوزراء وينستون تشرشل Winston Churchill تهديدًا لكافة حركات التحرر في مستعمرات بريطانيا الأفريقية، لاسيما أن تشرشل كان على يقين تام من وجوب مواجهة جميع الشعوب غير البيضاء بالقوة، الأمر الذي كان يؤشر إلى اتباع حكومة تشرشل سياسات عدائية للغاية تجاه أنشطة المجموعات المصرية العسكرية المناهضة للوجود العسكري البريطاني في قناة السويس والتي وصلت إلى حد "حرب غير معلنة" (قبيل ثورة يوليو بشهور قليلة) تكبد خلالها الطرفان مائة قتيل مصري و٣٣ جنديًا بريطانيًا، وخول تشرشل القائد

(١) McNamara, Robert, Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952-1967: From the Egyptian Revolution to the Six Day War, Frank Cass, London, 2005, p. 19.



البريطاني الجنرال روبرتسون تصريحاً باستخدام القوة المفرطة ضد المصريين، وقادت هذه الاستراتيجية إلى كارثة في يناير ١٩٥٢ بمقتل نحو ٥٠ شرطياً مصرياً على يد القوات البريطانية في الإسماعيلية تلاها ما عرف بالسبت الأسود بمظاهرات حاشدة في القاهرة استهدفت السكان الأجانب (الأوروبيين)، ولاحظ البريطانيون تباطؤ الملك ورئيس الوزراء المصريين المتعمد في دعوة الجيش لمواجهة هذه المظاهرات، ووضعت الحكومة البريطانية خطة أطلقت عليها "روديو" Rodeo للاستعداد لاحتلال كامل لمصر في حالة خروج الوضع عن السيطرة، غير أن هذه الخطة لم تطبق بسبب تطابق رؤى جميع قطاعات المصريين^(١).

وفي تعارض مع هذه الاستراتيجيات البريطانية في أفريقيا سعت مصر قبيل قيام ثورة يوليو إلى تأمين دعم دول الكتلة السوفييتية لاسيما الاتحاد السوفييتي. وقد عبر الاتحاد السوفييتي منذ تأسيس علاقاته الدبلوماسية مع مصر عن دعمه الواضح لنضال مصر من أجل الاستقلال الوطني. لكن يلاحظ أنه في الفترة التي تلت العام ١٩٤٥ اتخذ الاتحاد السوفييتي موقفاً مختلفاً إزاء "المسألة السودانية" (التي كانت بؤرة سياسات مصر الأفريقية حتى منتصف الخمسينيات على الأقل) كما اتضح في مداولات مجلس الأمن بالأمم المتحدة في أغسطس-سبتمبر ١٩٤٧، وقبل عرض رئيس الوزراء المصري حينذاك النقراشي مطالبه، بادر وفده بالتأكيد على حصولهم على تعاطف الاتحاد السوفييتي وأن مصر ستلتزم بسياسة الحياد في الصراعات الدولية. كما وعدت مصر بالوقوف إلى جانب الاتحاد السوفييتي "عندما تأتي الضرورة، بينما رأت الصحافة الروسية أن أداء النقراشي كان دون المستوى وأنه كان موجهاً لتقليل تأثير المعارضة في بلاده" وإعداد التربة لقرصن أمريكي". وبعد أن عبر الاتحاد السوفييتي وحليفها بولندا عن دعمهما لتأييد التحرر الوطني المصري لكنهما تحفظتا على "دعوى مصر بالسيادة على

(١) Ibid, p. 23.



السودان" وأكد مندوب الاتحاد السوفييتي بمجلس الأمن بالأمم المتحدة أندريه جروميكو Andrei Gromyko في خطاب بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ أن الاتحاد السوفييتي يتفهم التطلعات الوطنية المصرية ويتعاطف معها لتحقيق استقلالها على أساس المساواة في السيادة مع الدول والشعوب الأخرى، ولمطالبة مصر بالسحب الفوري للقوات الإنجليزية من مصر والسودان أساس قوي... "لكننا لا نعرف ما الذي يريده السوداني ونوما الذي يسعون إليه. وبدون معلومات دقيقة فيما يخص أهداف الشعب السوداني فإنه من الصعوبة بمكان على مجلس الأمن اتخاذ قرار في هذه المسألة^(١)."

وشهدت العلاقات الإنجليزية المصرية تطورات حادة في منتصف العام ١٩٥١ مع تصاعد التوجه الإنجليزي نحو دمج مصر في تصورات أمنية وعسكرية أشمل، عوضاً عن مسألة السودان. وقد أثار وزير الخارجية البريطاني هيربرت موريسون Herbert Morrison خلال حديثه أمام البرلمان البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٥١ القضية بطرح مغاير بإشارته إلى حلف "شمال الأطلسي" وخطط لندن "الجارية" حينذاك لتوسعته ليشمل تركيا واليونان وما كشفه عن أن "مشكلة وجود القوات البريطانية في مصر لم تعد مشكلة إنجليزية مصرية صرفة. إننا قوة Power تحمل مسؤولية في الشرق الأوسط بالنيابة عن "الحلفاء الغربيين" ككل. إن مصر من بعض الجوانب المفتاح للشرق الأوسط. وكما يشي التاريخ، فإنه من قبيل Delusion التظاهر بأن مصر يمكنها أن تتجنب الانخراط في أي صراع رئيس (في المنطقة) بحكم موقعها كجسر بين قارتين وعلى ممر مهم في طرق الاتصالات الرابطة بين نصفي الكرة الأرضية الغربي والشرقي، كما إنها هدف من الأهمية الأولى لأية قوة معادية في شرق البحر المتوسط والشام... وفيما يشترك مع حلفائنا في شمال الأطلسي أو بالكومنولث، فإن شعبنا أخذ على عاتقه عبء ثقيل في وقت السلم من أجل جعل العالم أكثر

(١) Ginat, Rami, Egypt and the Struggle for Power in Sudan From World War II to Nasserism, Cambridge University Press, Cambridge, 2017, p. 119.



أمامًا اتاك الدول التي نتشارك معها في تراث وحضارة مشتركين. إننا ندعو مصر كشريك على قدم المساواة في هذا الجهد المشترك لجعل العالم آمنًا، ونريد أن خطط علاقاتنا على أساس جديد تمامًا، وإن رفضت مصر ذلك، فإنه ليس بمقدورنا عدم الالتزام بمسئولياتنا الدولية^(١).

وفي المقابل، يمكن وصف الوجود البريطاني في أفريقيا منذ منتصف القرن العشرين تقريبًا بأنه اتسم بشكل عام بتوجهات فك الارتباط والانسحاب وتحجيم الأضرار، لاسيما منذ العام ١٩٤٥ بعد أن خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منهكة ومفلسة، ورؤية حكومة العمال الجديدة برئاسة كليمنت أتليه C.Attlee أنه بالإمكان الاعتماد على المستعمرات البريطانية في أفريقيا على نحو يساعد لندن في استعادة مدخولات اقتصادية مهمة، لكن هذه المهمة كانت صعبة لتطلبها استثمارات بريطانية في المستعمرات الأمر الذي لم يكن في مقدور المملكة المتحدة حينذاك. ونتيجة لمرور الأخيرة بأزمة مالية تلو الأخرى منذ ذلك الوقت تزايدت الضغوط السياسية لنيل المستعمرات الأفريقية استقلالها، إضافة إلى ضغط النفقات الإدارية والعسكرية، إضافة إلى ضغوط من الولايات المتحدة التي أصبحت قلقة من نمو المشاعر المعادية للاستعمار واحتمال فتحها الباب أمام انتشار النفوذ السوفييتي في أفريقيا^(٢). ومع حلول منتصف خمسينيات القرن الماضي، أصبح واضحًا لدى الحكومة في لندن أن عليها المضي قدمًا في المسارعة بإنجاز خطط منح الاستقلال السياسي لمستعمراتها. وقد قضت "أزمة السويس" ١٩٥٦ على أية شكوك إزاء جدوى احتفاظ لندن بإمبراطورية أفريقية في "مواجهة رياح التغيير"^(٣).

وهكذا تداخلت مصر بحكم موقعها الجغرافي وأهميتها الاستراتيجية المتصاعدة في أفريقيا (والشرق الأوسط) في صلب السياسات البريطانية في

(١) Information Papers No. 19, Great Britain and Egypt 1914-1951, Royal Institute of International Affairs, London, 1952, P. 143.

(٢) Porteous, Tom, Britain in Africa, Zed Books, London, 2008, p. 6.

(٣) Ibid, p. 6-7



أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية وعززت نظرة لندن للقاهرة كقوة تهديد لوجود الأولى في القارة السمراء خاصة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وتبنيها سياسات استقلال وطني غير مسبوقة في العلاقات البريطانية-المصرية منذ الاحتلال البريطاني لمصر في العام ١٨٨٢.

ثانياً: سياسات ثورة يوليو الأفريقية والمصالح البريطانية في أفريقيا:

ثمة ملاحظات مبدئية مهمة لتوضيح سياق ارتباط أو تعارض سياسات ثورة يوليو الأفريقية ومصالح بريطانيا في أفريقيا قبل رسوخ نظام يوليو، ومن أهم هذه الملاحظات أن مسألة الإمبراطورية أو رابطة الكومنولث قد ظلت منذ العام ١٩٥١ (عودة ونستون تشرشل إلى رئاسة وزراء بريطانيا) حيوية للغاية بالنسبة لمصالح بريطانيا الاقتصادية، إذ استمدت بريطانيا نحو ٤٩% من وارداتها من هذه المناطق التي كانت تستقبل بدورها نحو ٥٤% من صادرات بريطانيا. وواصلت سلسلة مؤتمرات حول الكومنولث ترأسها تشرشل منذ مطلع الخمسينيات الاهتمام بالمسألة. وتركز اهتمام بريطانيا في غرب أفريقيا - على سبيل المثال- بكبرى مستعمراتها هناك وهما نيجيريا وغانا اللتان تمتعتا بمساحة كبيرة وعدد سكان يفوق ما سواهما في الإقليم كما أنهما لم تشهدا مشكلة الاستعمار الاستيطاني ووجود مستوطنين من البيض، وهكذا فإنه بحلول العام ١٩٥٥ قبلت حكومة تشرشل على الفور استقلالهما لاسيما أن عدداً كبيراً من الخبراء البريطانيين اعتبروا ان استقلال مثل هاتين الدولتين لن يؤثر سلباً على مصالح بريطانيا فيهما من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية^(١).

(١) Farmer, Alan, Britain: Foreign and Imperial Affairs 1939-64, Hodder & Stoughton, Kent, 1994, p. 96.

حصلت غانا على استقلالها في أبريل عام ١٩٦٠ بينما حصلت نيجيريا على الاستقلال في ستينيات القرن العشرين.



أما شرق أفريقيا، وخاصة مستعمرات بريطانيا في تنجانيقا وأوغندا وكينيا، فقد كانت تتميز بقلّة عدد المتعلمين الأفارقة وانتشار أقليات "كبيرة" نسبياً من الآسيويين والبيض الذي عززت بريطانيا وجودهم، وكانت خطة بريطانيا الرئيسية في شرق أفريقيا تكوين "اتحاد شرق أفريقيا" على أكتاف الأفارقة في تنجانيقا وأوغندا بقيادة البيض في كينيا، وهي خطة حفزت بقوة تماسك المعارضة السوداء لاسيما في كينيا في الفترة ١٩٥٢-١٩٥٦ وصعود حركة "ماو ماو" التي دفعت بريطانيا لإرسال آلاف الجنود لكينيا لمواجهة الحركة حتى قمعها في العام ١٩٥٦^(١).

وكان الوجود البريطاني في مناطق أفريقيا الاستوائية قصيراً نسبياً مقارنة بوجود بريطانيا في البحر الكاريبي أو الهند؛ فالإقليم جانب قلة من المستوطنات الصغيرة على ساحل غرب أفريقيا التي أسست في عهد تجارة الرقيق أو فترة إلغاء هذه التجارة، فإن سيادة بريطانيا الرسمية في بعض المناطق لم تتجاوز ٨٠ أو ٩٠ عاماً. كما كونت - في المقابل - ممتلكات بريطانيا الاستعمارية في غرب وشرق ووسط أفريقيا (والتي استولت عليها في ذروة قوتها الصناعية والسياسية) التي مثلت في مجملها جزءاً كبيراً من "الإمبراطورية" البريطانية ووصل عدد هذه الدول التابعة لبريطانيا نحو ١٤ دولة متباينة في الحجم والارتباطات الدستورية مع التاج البريطاني ومنها تنجانيقا التي استولت عليها بريطانيا من ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى، وشملت في بعض الأدبيات "الإمبريالية ما عرف بالصومال البريطاني

(١) Farmer, Alan, Britain: Foreign and Imperial Affairs 1939-64, Op. Cit. p. 97.

حصلت كل من تنجانيقا (تنزانيا حالياً) وأوغندا على استقلالهما عام ١٩٦٢، كما حصلت كينيا على الاستقلال عام ١٩٦٣.



و"السودان الإنجليزي المصري" الذي تمتد حدوده في قلب أفريقيا الاستوائية، وخضع رسمياً لإدارة المصرية بينما مارست لندن الهيمنة الفعلية عليه^(١). ونالت المستعمرات الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية درجة من التماسك في هذه لافرة التي اتسمت بالتغيرات السريعة ووجود نسب كبيرة من المحليين في الجمعيات الوطنية وعودة القادة السياسيين من المهجر إلى موطنهم الأم، وحدث نوعاً من تطور الحركة الوطنية، حيث تكونت بالأساس وعلى نحو استثنائي من نخب سياسية موحدة ومقاربة في الفهم. كما استثمرت بريطانيا (وبقية القوى الاستعمارية لاسيما فرنسا) استثمارات كبيرة في مجال "التنمية الاستعمارية"، لكن ظلت في المحصلة استثمارات ضئيلة مقارنة بالتراكم الاقتصادي الضخم الذي حققته بريطانيا والقوى الأخرى من السكان المحليين الذين لم يكن أمام الفلاحين منهم خيارات تذكر سوى قبول أسعار الإنتاج المتدنية التي تقدمها هيئات التسويق الحكومية المحلية وجهات الشراء في "الدول الأم"^(٢).

كان تحول علاقات بريطانيا العظمى الاستعمارية أحد جوانب نتائج الحرب العالمية الثانية بعد أن حققت جميع مستعمرات بريطانيا تقريباً وضع السيادة، وظهرت ١٥ دولة جديدة على مساحة ثلاثة ملايين ميل مربع وعدد سكان ١٢٧ مليون نسمة (مقارنة بعدد سكان بريطانيا العظمى حينذاك الذي كان في حدود ٤٧ مليون نسمة)، وهو حجم تغيرات هائل في ذلك الوقت، ولم تؤثر هذه التغيرات على المناطق الأفريقية وسكانها فحسب، بل على مكانة أفريقيا ككل في أولويات بريطانيا وسياساتها التي تغيرت منذ ذلك الوقت بشكل كامل تقريباً. وفي مواجهة مشكلات خطيرة تتعلق بسياسات لندن في

(١) Munro, J. Forbes, Britain in Tropical Africa, 1880-1960: Economic Relationships and Impact, Macmillan Press, London, 1984, pp. 9-10

(٢) Lonsdale, John, Political accountability in African history (in: Chabal, Patrick, editor, Political Domination in Africa: Reflections on the limits of power) Cambridge University Press, Cambridge, 1986, p. 154.



أفريقيا فشلت بريطانيا في تفادي عواقب مساعي استقلال الدول الأفريقية في شكل موجات متلاحقة. وقد خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية كأنها إحدى قوى العالم الكبرى كونها احتفظت بإمبراطوريتها دون مساس لكن على مستوى أعمق كانت بريطانيا تواجه مشكلات اقتصادية خطيرة إذ اضطرت إلى التخلي عن ربع أصولها الخارجية لتمويل مجهودها الحربي، كما أنها فقدت جزءاً كبيراً من أسطولها التجاري، وانخفضت صادرات بريطانيا إلى نحو نصف مستوياتها في فترة ما قبل الحرب مباشرة، وتراكمت ديون هائلة على الحكومة البريطانية^(١).

ورأت بريطانيا والولايات المتحدة أن جمال عبد الناصر بدأ من العام ١٩٥٤ في اتباع سياسة خارجية (قوامها عدم الانحياز ودعم حركات التحرر الأفريقية) تتعارض مع خططهما، ونظرا بعين الريبة لتصور عبد الناصر عن دور مصر الثوري في قيادة النضال ضد الإمبريالية في العالم العربي والإسلامي وأفريقيا، كما اتضح تماماً في خطاب عبد الناصر في ذكرى الثورة السنوية الثانية وإطلاقه دعم القاهرة للثورة في الجزائر الخاضعة للحكم الفرنسي وفي كينيا الخاضعة للحكم البريطاني. وأعلن ناصر وقتها رؤيتها أن التحالف الدفاعي الغربي شكل من أشكال الإمبريالية^(٢).

وقد تقاطعت تحركات مصر في القارة الأفريقية وخاصة في شرق أفريقيا قبيل منتصف خمسينيات القرن العشرين مع مصالح بريطانيا في الإقليم، ولوحظ أنه بعد إحكام جمال عبد الناصر سلطته في مصر في العام ١٩٥٥ جمع صديقه الكاتب محمد حسنين هيكل مجلداً صغيراً لآراء عبد

(١) Nielsen, Waldemar A. The Great Powers and Africa, Praeger Publishers, New York, 1969, pp. 25-6.

كانت مصر دائنة لبريطانيا في ذلك الوقت بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه

(٢) Hahn, Peter L. The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War, The University of North Carolina Press, London, 1991, pp. 183-4.



الناصر بعنوان "فلسفة الثورة" يضع فيه مصر في قلب ثلاث دوائر من التأثير (العربية والأفريقية والإسلامية) وعدها المسئولون البريطانيون بيانًا طموحًا لأهداف سياسة ثورة يوليو الخارجية، وأنه يبلور مساعي مصر لتحقيق "هيمنة إقليمية" ودعم زعامة جمال عبد الناصر عربيًا وأفريقيًا، وهي زعامة لم تكن تمثل مكلة لدى البريطانيين حتى العام ١٩٥٤^(١).

وكان العام ١٩٥٥ بالغ الأهمية في رؤية بريطانيا لخطورة تحركات نظام يوليو وسياساته الخارجية لاسيما في الشرق الأوسط وأفريقيا؛ وشهد هذا العام تعزيز قيادة الثورة المصرية سيطرتها بدعم من تطورات الأحداث السياسية الإقليمية. ومع توصل مفاوضات الحكومة المصرية مع نظيرتها البريطانية إلى نتيجة ناجحة بالنسبة لمصر تم بمقتضاها الاتفاق على سحب القوات البريطانية من مصر، فقد كان من المستحيل أمام حكومة جمال عبد الناصر الانضمام للتحالف الدفاعي المقترح برعاية غربية "حلف بغداد"، مع ملاحظة أن المعاهدة الإنجليزية المصرية (١٩٥٤) تضمنت بندًا يسمح بعودة القوات البريطانية في حالة "العداءات العالمية" *global hostilities*، علاوة على ذلك، فإن حلف بغداد الذي خطط له "الناتو" قد استهدف حسب نظام يوليو الحفاظ على الهيمنة الغربية في الإقليم. وبالنسبة لمصر كانت المصالح الغربية "في وادي النيل" محل قلق مستمر^(٢).

ورأت بريطانيا أن مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥) شكل قاعدة جديدة لانطلاق سياسات ثورة يوليو الأفريقية في ظل حضور عبد الناصر المؤتمر برفقة وفد مصري كبير على نحو ملفت والتقى بجميع قادة عالم عدم الانحياز الكبار وأغلبهم ممن نالت بلادهم قبيل المؤتمر استقلالها، وسط مؤشرات

(١) McNamara, Robert, Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952-1967, Op. Cit. p. 27.

(٢) Kopietz, Hans- Heino and Smith, Pamela Ann, Egypt, Libya and the Sudan (in: Fage, J. D. and Oliver, Roland, eds. The Cambridge History of Africa, Vol. 8 from 1940 to 1975, edited by Crowder, Michael) Cambridge University Press, Cambridge, 2008, p. 514.



اعتبرتها لندن بالغة الخطورة في قدرات مصر على القيام بسياسات أفريقية مؤثرة من قبيل عرض رئيس الوزراء الصيني شوان لاي تقديم أسلحة لمصر ونصحه للزعيم المصري بالتوجه نحو الاتحاد السوفييتي "لن الكتلة الشيوعية يمكنها أن تساعد مصر" خاصة إذا واصلت الدول الغربية رفض الاستجابة لمطالبها^(١)، وهو ما كانت تدفع باتجاهه بريطانيا وفرنسا.

وجنح جهاز الاستخبارات البريطاني إلى فكرة ترتيب انقلاب على عبد الناصر من داخل مصر نفسها فيما أصبح يعرف "بمؤامرة الاسترداد" Restoration Plot. وقد تذكر السير باتريك ريللي P. Reilly أن ديك هويت Dick White قد أخبره شخصياً أنه كان هناك تجمع/ تنظيم للمتشقين في القاهرة أبدوا استعدادهم لشن ثورة وإسقاط جمال عبد الناصر إذا اقتربت قوات "الحلفاء" من العاصمة. ويرهن جوليان أميري Julian Amery على الاعتقاد البريطاني في نجاعة مثل هذه الخطة وأنه "ثمة حكومة مصرية تنتظر" سيطرة القوات البريطانية والحليفة لها على قناة السويس والبدء في التحرك نحو القاهرة" ثم رحيل ناصر والتوصل لأفضل اتفاق ممكن مع الحكومة الجديدة^(٢).

وكان الغرب مصمماً على عرقلة التوسع السوفييتي والشيوعي، وكان الشاغل الأبرز للغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو كيفية منع الاتحاد السوفييتي من الهيمنة على العالم. وكانت الأداة الأولى للغرب في هذه المواجهة تبني ما عرفت بنظرية الاحتواء Containment Theory وهي النظرية التي ظهرت كأساس وقوة دافعة للغرب وسياسة الحرب الباردة الأمريكية. وأكدت نظرية الاحتواء، ضمن أهداف أخرى، على الحاجة إلى تحالفات إقليمية لمنع تقدم الاتحاد السوفييتي. وبناء على ذلك قامت معاهدة

(١) Hail, J. A. Britain's Foreign Policy in Egypt and Sudan, 1947-1956, Ithaca, Press, London, 1994, pp. 124-5.

(٢) Steed, Danny, British Strategy and Intelligence in the Suez Crisis, Palgrave MacMillan, London, 2016, p. 92



تحالف شمال الأطلسي North Atlantic Alliance Treaty في أبريل ١٩٤٩ "كمنظمة دفاعية" من ١١ دولة تطل على المحيط الأطلسي باستثناء إيطاليا، وتقرر ضم تركيا واليونان وألمانيا الغربية لاحقاً للمعاهدة. ونصت المادة ٩ من المعاهدة على الحاجة لتكوين منظمة عسكرية وسياسية أصبحت لاحقاً بالفعل منظمة معاهدة شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization (NATO) وكانت مهمته الأساسية صد الاعتداءات السوفيتية عند الضرورة. وقامت تحالفات مشابهة بمقتضى هذه السياسة أو الأيديولوجيا الغربية في الشرق الأوسط وفي آسيا. ففي العام ١٩٥٥ كونت كل من باكستان وتركيا والعراق وبريطانيا ما عرف باسم "حلف بغداد" Baghdad Pact الذي انسحب العراق منه في العام ١٩٥٨^(١) في خطوة باركتها القاهرة وقتها.

وكان إرفاد إعلان نهاية الاستعمار باستحضار التضامن الآسيوي الأفريقي، بقيادة مصرية مشتركة مع الهند وبلغاريا، خطوة رمزية كبيرة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن هذا الإعلان لم يكن ليؤمن في حد ذاته مستقبلاً مستقلاً ومزدهراً للمستعمرات السابقة التي "تحولت إلى دول وطنية"، كما أنه لم يكن فعالاً في التغاضي عن تضارب المصالح وتوسعها بين هذه الدول. وكان للصراعات الإقليمية أثر عميق على سبل رد فعل الدول الأفريقية (والآسيوية والشرق أوسطية حينذاك) إزاء مناورات القوى الكبرى سواء في عهد الإمبراطورية أم في ظل الحرب الباردة، لاسيما مع تصاعد الخلاف الأيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفييتي لاسيما عقب وفاة ستالين في مارس ١٩٥٣^(٢).

(١) Gat, Moshe, Britain and the Conflict in the Middle East, 1964-1967: The Coming of the Six-Day War, Praeger, London, 2003, p. xi.

(٢) Mišković, Nataša, Introduction (in: Nataša Mišković, Harald Fischer-Tiné and Nada Boškovska, editors, The Non-Aligned Movement and the Cold War Delhi - Bandung - Belgrade), Routledge, London, 2014, p. 6.



ثالثاً: موقف بريطانيا من سياسة مصر في السودان :

كانت الحكومتان البريطانية والمصرية قبل العام ١٩٥١ عاجزتين عن التوصل لاتفاق حول منطقة قناة السويس أو حول من سيكون مسئولاً عن السودان. وقد اعتبر تشرشل أن قاعدة السويس ذات أهمية قصوى لبريطانيا رغم أجواء الاستقلال الأفريقي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بالنظر إلى كونها رابطة على سلسلة إستراتيجية تمتد إلى سنغافورة والشرق الأقصى. بأي حال فغن المعاهدة الإنجليزية المصرية للعام ١٩٣٦، كانت ستنتهي سريانها في العام ١٩٥٦، وبعد لن يكون بمقدور بريطانيا إبقاء قواتها قانوناً في أي جزء من مصر دون قبول الحكومة المصرية: وهو قبول لم يكن ليمنح لها في أي حال من الأحوال. وفي بداية العام ١٩٥٢، تدهورت العلاقات المصرية الإنجليزية بشكل كبير مع ملاحظة أنها كانت سيئة بالفعل في ذلك الوقت، لاسيما مع تصاعد أعمال الفدائيين المصريين ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس. وكان تشرشل على ثقة أن قوات بلاده التي وصلت إلى ٨٠ ألف جندي يمكنها معالجة الوضع العسكري بمهارة كافية لكن بريطانيا لم يكن بمقدورها في ذلك الوقت مواجهة الوضع السياسي وضبطه لاسيما مع وصول الضباط الأحرار للحكم وطرد الملك فاروق من البلاد^(١).

ظلت مسألة السودان مسألة ملتهبة في السياسة الأمريكية تجاه العلاقات المصرية البريطانية والمفاوضات الثنائية بينهما منذ بدايتها في العام ١٩٤٦، وقدرت واشنطن كثيراً خطوات نظام ثورة يوليو قبل نهاية العام ١٩٥٢ بالتراجع عن مطلب الوحدة مع السودان لصالح إقرار مبدأ حق تقرير المصير للشعب السوداني، وتراجع القاهرة عن تكتيكات النظام القديم بربط مسألة السودان مع مسألة الدفاع، حتى أن صحيفة مهمة مثل التايمز The

(١) Farmer, Alan, Britain: Foreign and Imperial Affairs 1939-64, Op. Cit. p. 94.



Times قد علقت على موقف ثورة يوليو بان "ما يبدو قد حدث بالفعل أن مصر قدمت للسودان ما سبق أن قدمه البريطانيون وأكثر منه."^(١)

واستمرت المناقشات المصرية الإنجليزية حول ملفي السودان ومنطقة قناة السويس، وبدا لمراقبين إنجليز أنه ثمة مناخ توافقي غير متوقع لاسيما بخصوص مسألة السودان. وفي العام ١٩٥٣، ورغم الاحتجاجات في صفوف أعضاء من حزب المحافظين، توصلت بريطانيا ومصر في النهاية إلى اتفاق حول السودان يتم بمقتضاه منح الأخير فترة ٣ أعوام قبل الاستفتاء على الاستقلال التام أو الوحدة مع مصر. وقامت بريطانيا ومصر ببذل أقصى جهد ممكن للتأثير في انتخابات جمعية دستورية سودانية يكون في يدها القرار النهائي. وقرر السودانيون خيار الاستقلال التام في العام ١٩٥٦.

بينما كان مسار التفاوض حول قناة السويس أكثر صعوبة مع رفض نظام يوليو جميع الخيارات بخصوص بقاء القوات البريطانية. وبينما رأى إيدن أن أهمية قناة السويس لم تعد كما كانت في السابق فإن تشرشل كان يعارضه في البداية في هذا التصور. وفي العام ١٩٥٤ توصل البريطانيون والمصريون لاتفاق يقضي بانسحاب القوات البريطانية من القناة في غضون ٢٠ شهراً على أن تظل بعض المرافق الرئيسية (حتى خروج البريطانيون) مدارة على نحو مشترك من الفنينين البريطانيين والمصريين وفي ضوء توجهات مصر الأفريقية عززت مجموعة عرفت باسم "جماعة السويس" Suez Group داخل حزب المحافظين من مواقفها الراضية للتنازل عن إدارة بريطانية للمنطقة ووجودها العسكري بها باعتبار ذلك إشارة على تهوي الحكم البريطاني في الشرق الأوسط وأجزاء مهمة من أفريقيا^(٢).

(١) Sayed-Ahmed, Muhammad Abd el-Wahab, Nasser and American Foreign Policy, 1952-1956, The American University Press in Cairo, Cairo, 1989, p. 76.

(٢) Ibid. pp. 94-5.



كما لا تفوت هنا ملاحظة أن السياسة البريطانية نحو مصر والسودان ومصالحها فيهما كانت نابعة بالأساس من مصالح بريطانيا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الأكبر في الشرق الأوسط وأفريقيا الاستعمارية. فقد كانت مصر (تحديدًا قناة السويس) والسودان صلة جوهرية في سلسلة طويلة من الأقاليم التي سيطرت عليها بريطاني مباشرة أو غير مباشرة لحماية مصالحها في الهند "درة التاج البريطاني". بأي حال فإن اهتمام بريطانيا تغير بعد الحرب العالمية الثانية، ومع وقوع الحرب الباردة، فإن رغبة بريطانيا (والغرب) في احتواء الخطط التوسعية للاتحاد السوفييتي في أفريقيا (والشرق الأوسط) عزز الأهمية الاستراتيجية المباشرة لوادي النيل بالنسبة للسياسة البريطانية أكثر مما مضى. وفي حالة مصر استمرت بريطانيا في الاعتماد المؤقت على معاهدة ١٩٣٦ التي كانت تتيح لها نشر قواتها العسكرية على امتداد قناة السويس لمدة عشرين عامًا. وكانت مصر دولة مستقلة، بينما استمر البريطانيون عمليًا في حكم السودان. وزادت أهمية السودان الاستراتيجية في ظل رغبة بريطانيا في السيطرة على عصب الدولة المصرية: نهر النيل. ومن ثم توقعت لندن أن خلافاتها مع مصر ستجبر الحكومات المصرية على الأخذ في الاعتبار وضع بريطانيا في السودان، لكن حكومة مصطفى النحاس (١٩٥٠-١٩٥٢) تبنت موقفًا حياديًا في الصراعات الدولية الدائرة بين كتل غربية وشرقية وألغت معاهدة ١٩٣٦ في مساعيها لتحقيق سياسة خارجية مستقلة^(١). ورأت بريطانيا أنه في سبيل تحقيق سيطرة فعالة لها في وادي النيل، فإن ذلك يتطلب إقامة إدارة سياسية سودانية بالوكالة، ومن ثم، ترقية وتطوير الحكم الذاتي السوداني على نحو يحول دون "عودة مصر مجددًا لدخول السودان"، كما أشارت الوثائق البريطانية ولتأكيد ذلك حرصت بريطانيا على أن تظل الطرف المهيمن وعلى بقاء المصريين بعيدًا

(١) Ginat, Rami, Egypt and the Struggle for Power in Sudan From World War II to Nasserism, Cambridge University Press, Cambridge, 2017, p. 253



عن مراكز السلطة في السودان بخفض نفوذهم ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا في السودان^(١).

وعلى سبيل المثال، فإنه في تقرير للسفارة البريطانية في الخرطوم على الوضع في السودان في أغسطس ١٩٥٥، لاحظت أن الوضع لم يتغير منذ ترك صلاح سالم منصبه وزيرًا لشئون السودان، وتقلد "العقيد جمال عبد الناصر هذا المنصب"؛ وتوقعت السفارة حدوث تغيير كبير في موقف مصر تجاه السودان، وتوقع التقرير إقدام الرئيس جمال عبد الناصر على اتخاذ قرار أحادي بإعلان استقلال السودان^(٢)، لكن السير همفري تريفيليان Humphrey Trevelyan شاهده يوم السبت الماضي ويبدو أنه لا يركز بعد على المسألة. ولاحظ التقرير طلب الحكومة السودانية من الحكومتين المصرية والبريطانية قبول أن يتم الفصل في مستقبل السودان عبر استفتاء وطني وليس وفق الاتفاق الإنجليزي المصري ١٩٥٣، وأن بريطانيا مستعدة لقبول عقد الاستفتاء "وتأمل في قبول المصريين لإرسال الرد بهذا الخصوص"^(٣).

رابعاً: تراجع النفوذ البريطاني في أفريقيا بعد حرب السويس ١٩٥٦:

مثلت حرب السويس (١٩٥٦) وما تلاها من نتائج إقليمية ودولية خطيرة دلالة واضحة، وربما الأبرز عالمياً، على تراجع نفوذ بريطانيا العالمي؛ ومنذ أن قرر جمال عبد الناصر -رداً على سحب مخصصات تمويل السد العالي- تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، أثارت سياسات مصر مخاوف بريطانيا (وفرنسا) باعتبارها من أصحاب الأسهم في شركة القناة، إضافة إلى مشاركة مصر القوية في مؤتمر باندونج (١٩٥٥) قبل القرار بنحو عام وحصول القاهرة على دعم أفريقي وآسيوي كبير، مما قاد إلى رجحان مناقشة لندن وباريس مسألة استخدام القوة "فوراً" ضد مصر. كما

(١) Ibid, p. 253.

- Foreign Office officials, 8 January 1945, 18 January 1945, 21 January 1945, and 22 January 1945, in FO141/939, 31/76/44.

(٢) Sudan, FO 371/113615 (87273), p. 24.



عزز العداء البريطاني والفرنسي المشترك لمصر وسياساتها في أفريقيا احتمالات تعاون لندن وباريس ضد القاهرة واتهامهما للأخيرة بعدم قدرتها على إدارة قناة السويس على نحو فعال (في الوقت الذي مثلت فيه القناة استثمارًا شائعًا لدى الطبقة الوسطى الفرنسية)؛ رغم تقارير المتخصصين النرويجيين في مرحلة سابقة أنه لا يتوقع وقوع مشاكل ذات بال عند إدارة المصريين للقناة على النحو الذي يروج له البريطانيون والفرنسيون. وأرسل "أنتوني إيدن" Eden A. برقية للرئيس الأمريكي أيزنهاور بعد وقت قصير من إعلان عبد الناصر تأمين قناة السويس ورد بها "يقتنع زملائي وأنا بوجود أن نكون مستعدين في نهاية المطاف لاستخدام القوة لإعادة ناصر إلى رشده"، ودعت الولايات المتحدة بريطانيا إلى توخي الحذر رغم مشاركتها البريطانيين والفرنسيين القلق إزاء استخدام قناة السويس، وتوجه روبرت ميرفي R. Murphy إلى لندن إلى لندن لاستطلاع المسألة برمتها، وناقش هارولد ماكميلان Macmillan H. وعبر بعد مغادرته عن يقينه التام بقناعة الحكومة البريطانية بأن السويس "اختبار لا يمكن مواجهته إلا باستخدام القوة"^(١).

مثل العدوان الثلاثي على مصر تهديدًا كبيرًا لسياساتها الخارجية، ونتج عن الإدانة الدولية لهذا العدوان، لاسيما من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معًا، خروج الرئيس جمال عبد الناصر بمكانة أقوى كزعيم للقوى الراديكالية الشرق أوسطية والأفريقية وفي مواجهة الإمبريالية، كما تعززت لدى مصر قيادتها لأفكار القومية العربية وارتباطاتها الأفريقية وتبني الأفكار الاشتراكية بشكل عام؛ الأمر الذي تجسد على نحو كامل في ستينيات القرن الماضي مع تحول مصر رائدة للعالمين العربي والأفريقي في

(١) Williams, Ann, Britain and France in the Middle East and North Africa, 1914-1967, Macmillan Education, London, 1968, pp. 123-4.



مجال تمكن الدولة من إحداث تغييرات حقيقية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي^(١).

وبادرت السفارة البريطانية في القاهرة من إعلان تخوفها من مشروع الرئيس جمال عبد الناصر بتمويل بناء "سد أسوان" واعتبرته قراراً أحاديّاً على خلفية تأميم شركة قناة السويس "الذي يؤثر على حقوق ومصالح الكثير من الدول". وبادرت بإبلاغ كافة حكومات الكومنولث، والحكومة الأمريكية في برقية حملت رقم ٣٣٥١ بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٦^(٢).

وكانت تقارير المخابرات والأجهزة البريطانية المعنية بالأزمة مع مصر تشير (أغسطس ١٩٥٦) إلى ضرورة القيام بعمل عسكري ووضعت سيناريو الإنزال البريطاني البري في الإسكندرية، بالفعل، صدرت أوامر للقوات البرية ومنها الفرقة الثالثة مشاه في ٥ سبتمبر، وأن تقوم وحدات معينة بالتحرك من الإسكندرية نحو القاهرة للاستيلاء عليها بدعم من ١٦ وحدة مظلية وثلاث فرق كوماندوز، ورغم ترتيب التفاصيل الكاملة بالهجوم البريطاني على الإسكندرية والقاهرة فإن بريطانيا غيرت خططها في النهاية بعد التنسيق مع إسرائيل وفرنسا ورأى مراقبون بريطانيون أن هذا التغيير عبر بقوة عن اضطراب الاستجابة البريطانية بأكملها لنزاعها مع مصر في "أزمة السويس". ويرر مسئولون بريطانيون التغيير بأنه يرجع لعوامل أبرزها فقد المبادرة في إطلاق العملية بالفعل وأن الإنزال البري في الإسكندرية ستكون له

(١) Kopietz, Hans- Heino and Smith, Pamela Ann, Egypt, Libya and the Sudan (in: Fage, J. D. and Oliver, Roland, eds. The Cambridge History of Africa, Vol. 8 from 1940 to 1975, edited by Crowder, Michael) Cambridge University Press, Cambridge, 2008, p. 514.

(٢) FO#371/119078 UK-US discussion in Washington, 28 July 1956: possible effect of Egyptian action over Suez Canal on Arab-Israeli relations



عواقب سياسية وخيمة مقارنة بعملية في السويس. كما إن الهجوم البريطاني المنفرد سيعني خروج بريطانيا عن سياساتها المتبعة علناً بالسعي لحل سياسي بتوافق دولي، وأن الهجوم البريطاني سيعني سعي لندن لتغيير نظام جمال عبد الناصر بالقوة كهدف أول لها وليس حماية قناة السويس، وتأكيداً لإعلان أنتوني إيدن نصاً "أريد تدميره (عبد الناصر)، ألا تفهمون ذلك؟ أريده مقتولاً، وإن لم يكن بمقدوركم (موجهًا كلامه لناتينج Nutting) ووزارة الخارجية قبول ذلك، فمن الأفضل لكم أن تأتوا لرئاسة الوزراء وتقسرون سبب عجزكم عن ذلك.^(١)

ولاحظ مؤرخون غربيون معاصرون أن مصر "يوليو" جنحت -حتى قبل وعود الاتحاد السوفييتي بإمدادها بالسلاح وتداعيات أزمة السويس ١٩٥٦، إنشنت حملة على بقايا النفوذ البريطاني في العالمين العربي والأفريقي وتقاطعتهما (لاسيما في اليمن)، كما كثفت القاهرة حملاتها الدعائية ضد الاستعمار البريطاني وسط الأفارقة لاسيما سياسات بريطانيا في "أرض الصومال" وزنبار وانحياز الإعلام المصري واسع الانتشار وقتها لثورة ماو ماو في كينيا^(٢).

وقاد فشل قوى العدوان الثلاثي على مصر إلى تخوف لندن من مزيد من النشاط المصري في دعم حركات التحرر الأفريقية؛ لاسيما مع تصاعد دور الاتحاد السوفييتي على الساحة الدولية في ذلك الوقت وتوجيه موسكو ما عرف بالإنذار السوفييتي لقادة دول العدوان الثلاثي (٥ نوفمبر ١٩٥٦)، وتضمن الإنذار المرسل إلى رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن على يد وزير الخارجية السوفييتي: "...تري الحكومة السوفييتية ضرورة استرعاء نظركم إلى الحرب العدوانية على مصر من بريطانيا وفرنسا، ولها أخطر

(١) Steed, Danny, British Strategy and Intelligence in the Suez Crisis, Op. Cit. pp. 119-120.

(٢) Bagley, F. R. C. Egypt under Nasser,; International Journal, Summer, 1956, Vol. 11, No. 3 (Summer, 1956), pp.203-4.



العواقب على قضية السلام.."، ولاحظ غياب إيدن في اليوم التالي (٦ نوفمبر) عن حضور الجلسة الافتتاحية للبرلمان البريطاني لإلقاء كلمة العرش، لكنه أعلن مساء اليوم نفسه من مقر رئاسة الوزراء قبول لندن قرار وقف إطلاق النار في السويس. وفي ٢٤ نوفمبر، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية مطلقة على مشروع قرار يطالب بريطانيا وفرنسا بالانسحاب من مناطق قناة السويس، وأعلنت في ٩ يناير ١٩٥٧ استقالة "إيدن" وتولى خلفه رئاسة الوزراء هارولد ماكميلان شريكه السابق في الحكم ليواصل سياسة العداء نحو مصر وسياساتها الخارجية في أفريقيا^(١).

طرح دوائر بحثية بريطانية في العام ١٩٥٨ خيار التعامل البريطاني مع جمال عبد الناصر وقبول خطواته نحو تعزيز الوحدة العربية بالتوازي مع فك الغرب ارتباطاته العسكرية في شبه الجزيرة العربية في مقابل توجه عبد الناصر لإنهاء طموحاته الأفريقية، ووقف دعايته ضد "الاستعمار البريطاني" وتخليه عن صلاته مع الاتحاد السوفيتي وقبول إسرائيل^(٢).

كما ظلت مسألة القنصليات المصرية في الأقاليم التي يديرها البريطانيون في أفريقيا مع مطلع ستينيات القرن الماضي مصدرًا للخلاف الحاد بين البريطانيين والمصريين، وهكذا، لم يتم تبادل السفراء بين القاهرة ولندن حتى يناير ١٩٦١. وفي العام ١٩٦٠ شملت قضية القنصليات المصرية في بريطانيا مدناً أخرى إلى جانب ليفربول وجلاسجو من بينها مدناً أفريقية "والخليج الفارسي" وعدداً من المستعمرات البريطانية في آسيا. وكان لوزارة المستعمرات البريطانية British Colonial Office، لاسيما في شرق أفريقيا، تحفظات أمنية جادة إزاء إتاحة لتمثيل الدبلوماسي للمصريين بهذه المناطق. إذ واصلت إذاعة القاهرة دعايتها المستمرة ضد الحكم الاستعماري

(١) شحاتة عيسى إبراهيم: الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، سلسلة (ذاكرة الكتابة)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٢٦٣-٢٦٧.

(٢) McNamara, Robert, Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952-1967, Op. Cit. p. 138.



البريطاني. وفي المقابل، أقدم المصريون، فيما بدا ردًا انتقاميًا على سلوك البريطانيين، على رفض افتتاح قنصليات للأخيرين في دمشق والسويس أو السماح بتبادل السفراء^(١).

ومثلت الأزمة في اتحاد وسط أفريقيا Central African Federation في العام ١٩٦٣ مشكلة في مسار العلاقات البريطانية-المصرية. إذ تفكك الاتحاد مع تحقيق زامبيا وناميبيا استقلالهما في العام ١٩٦٤. بينما كانت روديسيا الجنوبية (زيمبابوي لاحقًا) حالة خاصة في ظل وجود أقلية بيضاء كبيرة الحجم رفضت تمامًا أن تحكم من قبل الأغلبية السوداء واعتبرتهم أقل شأنًا منهم عرقيًا وسياسيًا. وفي مايو ١٩٦٥، فازت "جبهة روديسيا" Rhodesia Front العنصرية بقيادة "إيان سميث" Ian Smith بالانتخابات التي عقدت بين الناخبين البيض وحدهم، وفي ١١ نوفمبر ١٩٦٥، أعلن إيان سميث استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد، وبادرت بريطانيا بإعلان عزمها قمع "التمرد". وأعلنت منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماع وزراء خارجيتها في ديسمبر أنه إن لم تقم بريطانيا بقمع التمرد "بحلول ١٥ ديسمبر"، فإن الدول الأعضاء في المنظمة ستقوم بقطع علاقاتها معها. وبمقتضى هذه المقررات قطعت مصر علاقاتها مع بريطانيا في ١٧ ديسمبر إلى جانب العديد من الدول الأفريقية الأخرى. بينما اتفق الجانبان على إبقاء العلاقات القنصلية^(٢).

كما أثارت العلاقة العسكرية بين مصر والصومال تساؤلات كثيرة لدى المسؤولين في كينيا بعد استقلالها خاصة في ضوء علاقات مصر بالحركة الوطنية الكينية منذ قيام حركة "الماوماو" وبحث الرئيس الكيني جومو كينيايتا ووزير خارجيته جوزيف مورمبي خلال مشاركتهما في مؤتمر القمة الأفريقي الثاني (القاهرة ١٩٦٤) مع مسئولين مصريين مسألة الدعم المصري للصومال، ما اعتبرته كينيا تهديدًا لسيادتها، وأوضح المسئولون المصريون أن

(١) Ibid, p. 157.

(٢) Ibid, p. 219.



القاهرة لن تتردد عن دعم أية دولة أفريقية راغبة في تحقيق التحرر الوطني عن الاستعمار (البريطاني)؛ وبعدها بأيام، وجه الرئيس عبد الناصر بإبلاغ وزير الخارجية الكيني باستعداد مصر "للتعاون العسكري مع كينيا على غرار تعاونها مع الجيش الصومالي" لإزالة أية شكوك لدى المسؤولين الكينيين بسبب مساعدات مصر للصومال (مع تأكيد القاهرة علمها عدم نية الصوماليين فتح جبهة للقتال في كينيا). وبادر كينياتا عند مغادرته مطار القاهرة بإخبار عبد الناصر رغبة بلاده في رحيل القوات البريطانية الموجودة في كينيا ومساعدة مصر لكينيا في بناء جيشها الوطني ورغبة حكومته في اتخاذ بعض الخطوات التي تمكنه من زيادة قبضة الدولة الاقتصاد الوطني^(١).

وبناء على تكليف عبد الناصر، سافر السيد محمد فائق إلى نيروبي في أغسطس ١٩٦٤، واجتمع بالرئيس الكيني ووزير خارجيته مرات عديدة في وقت حساس -حسب المسئول المصري- حيث كان كينياتا يرتب للتخلص من الهيمنة الانجليزية في كافة أوجه السياسة والاقتصاد والجيش في بلاده، فيما لاحظ وقتها وجود "صراع داخل الحكومة الكينية بين القوى اليمينية التي يتزعمها توم مويوا والقوى اليسارية التي كان يتزعمها اليساري أوجنجا أودنجا" ولاحظ المؤلف ميل كينياتا لحسم الموقف لصالح "الاتجاه اليساري التقدمي" بعيداً عن زعامة أودنجا في الوقت نفسه، وطلب كينياتا من مصر إرسال عدد من المستشارين العسكريين "يكون من بينهم ضابط أركان برتبة كبيرة للعمل كمستشار لرئيس الأركان"؛ لكن الحكومة الكينية لم تتواصل مع السفير المصري في نيروبي^(٢).

ومثل الدعم المصري لكينيا حساسية بالغة لدى بريطانيا (والولايات المتحدة)، بسبب ما اعتبرته لندن ارتباطاً بين موقف مصر في اليمن

(١) محمد فائق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ص ٩٤-٩٥.

(٢) محمد فائق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص



وسياساتها في كينيا (بحكم القرب الجغرافي) ورفض عبد الناصر "غصن الزيتون" الذي قدمته له الحكومة البريطانية في عدن لتسوية الأزمة وقتها أو دعم جهود وزير المستعمرات أنتوني جرينوود Greenwood A. لتحقيق اتفاق بين الأطراف الراديكالية في اليمن، لاسيما الحزب الاشتراكي الشعبي (الذي كان يحظى بدعم عبد الناصر) والسلطين المحافظين في اليمن، كما اتهم ريتشارد تيرنبل R. Turnbull، وهو المسئول البريطاني الذي نجح في مواجهة حركة ماو ماو في كينيا وعينته الحكومة البريطانية مبعوثًا خاصًا لها في اليمن نهاية العام ١٩٦٤، مصر وعبد الناصر بمساعدة الحزب الاشتراكي الشعبي في اليمن^(١).

وانتهز جوزيف تيتو الفرصة الملائمة لتعزيز حركة عدم الانحياز بين الدول الأفريقية في مطلع الستينيات، وبتنسيق كامل مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر (تجلى في محطات عديدة منذ اجتماع تيتو وناصر ونهرو في جزيرة بريوني Brioni في يوليو ١٩٥٦) وتمكنهم من تجاوز تداعيات الأحداث التي تلت قرار تأميم قناة السويس ومعالجة خرونتشوف للأزمة المجرية. وبعد أربعة أعوام تقريبًا من هذه التداعيات، بادر ناصر وتيتو ونهرو بمبادرة أخرى لجذب مزيد من الدول الأفريقية المستقلة لحركة عدم الانحياز، وقاد هذه الجهود تيتو وعبد الناصر نهماك نهرو لاحقًا في الصراع الحدودي الهندي- الصيني. وفي العام ١٩٦٠ دشنت تيتو وعبد الناصر بالتعاون مع سوكارنو والرئيس الغاني كوامي نكروماما عرفت "بمبادرة الخمسة" Initiative of the Five خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامسة عشر (التي شهدت قبول ١٦ دولة أفريقية في عضويتها). ووضع تيتو بالتنسيق مع عبد الناصر أهم قضيتين أمام الأمم المتحدة بعد ١٥ عامًا من نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: نزع السلاح والقضاء على الاستعمار، وبعدها بشهور قليلة قرر تيتو القيام بجولة أفريقية موسعة استمرت من فبراير

(١) McNamara, Robert, Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952-1967, Op. Cit. p. 210.



حتى أبريل ١٩٦١ واختتمها بزيارة القاهرة لتعزيز "حركة عدم الانحياز" واتفق مع الرئيس عبد الناصر (دون التشاور مع نهرو) على استضافة بلجراد لقمة لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز مطلع سبتمبر ١٩٦١^(١). وفي المقابل سعت الحكومة البريطانية إلى استغلال كافة القنوات للتأثير على سياسات الرئيس جمال عبد الناصر كما يتضح في مساعيها لدى م. بوبوفي M. Popovie السفير اليوغسلافي في لندن (أكتوبر ١٩٥٨) لحث الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو على نقل رسائل لناصر بخصوص العلاقات الإنجليزية المصرية، وعبر بوبوفي بالفعل، حسب تقرير لوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٨، عن قبوله نقل ما يريدون قوله لناصر. ورد همفري تريفيليان بأن مضمون الرسالة التي يريدون نقلها هو أن البريطانيين لا يخشون من المصريين، وأنهم لن يلاحقونهم، وأن بريطانيا يمكنها مواصلة سياساتها الحالية تجاه مصر. لكننا نشعر أن تلك المواقف طفولية، وأن لبلدين لديهما مصالح مشتركة هائلة مثل تجارة القطن والصلات الاقتصادية الأخرى، وأن لندن ليس لديها نية لإسقاطه بل نفضل إقامة نوع من العلاقة الناجزة^(٢).

وبشكل عام فإن سياسة بريطانيا تجاه مصر ودورها في أفريقيا منذ نهاية الأربعينيات ولاسيما بعد اندلاع ثورة يوليو (١٩٥٢) كانت تقوم على ربط شرق أفريقيا والسودان بتفاعلات هذه السياسة وأن الجنود الذين يتم تجنيدهم في إقليم شرق أفريقيا في صفوف القوات البريطانية (حتى بعد حرب السويس ١٩٥٦) سيسهمون في الدفاع عن الوجود البريطاني في مصر، وهو الأمر الذي تغير بعد فقد لندن قاعدتها العسكرية في السويس، وأثر هذا

(^١) Mišković, Nataša, Introduction in: Nataša Mišković, Harald Fischer-Tiné and Nada Boškowska, editors, The Non-Aligned Movement and the Cold War Delhi - Bandung - Belgrade), Routledge, London, 2014, p. 7.

(^٢) FO 371/133470 November 4, 1958



التطور على تراجع أية خطط بريطانية قدمها العسكريون في القوات البريطانية بخصوص إرسال القوات الشرق أفريقية في أية حرب خارج حدود الإقليم؛ الأمر الذي يكشف عمق ارتباط السياسة البريطانية تجاه ثورة يوليو المصرية ودورها في أفريقيا بشكل واضح^(١)، ومدى التأثير الذي أحدثته سياسات مصر الأفريقية في أفريقيا (لاسيما في السودان وشرق أفريقيا) من تفكيك واحدة من أهم قواعد العمل العسكري البريطاني عوضاً عن تآكل نفوذها السياسي في القارة ومكانتها كقوة عظمى بشكل عام.

(^١) Percox, David Antony, 'Circumstances Short of Global War': British Defence, Colonial Internal Security, and Decolonisation in Kenya, 1945-65, Thesis submitted to the University of Nottingham for the degree of Doctor of Philosophy, October 2001, pp. 124-5.



خاتمة :

تزامن صعود المد القومي التحرري في مصر وصولاً إلى ذروته بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ مع تراجع النفوذ الاستعماري البريطاني بشكل واضح ومتصاعد في أفريقيا؛ وقد انعكس هذا التناقض التاريخي الخطير في موقف بريطانيا من سياسات مصر الأفريقية واعتبار الأولى أن سياسات الثانية تستهدف بالأساس تحجيم وجودها وعلاقتها مع الدول الأفريقية التي تستعمرها، لاسيما السودان وعدد من دول شرق أفريقيا وغربها. وكشف التناول التاريخي لمسار هذا الموقف وتحولاته أن بريطانيا كانت تريد أن تظل مصر في فلك السياسات البريطانية حتى بعد قيام ثورة يوليو فيما يخص تشابكاتها الأفريقية؛ وأن بريطانيا عملت بكل السبل الممكنة امامها لمحاصرة مصر أفريقياً سواء بالتآمر المباشر على نظام يوليو أم بالتعاون مع دول مثل إسرائيل وفرنسا لتقويض مشروع الاستقلال الوطني لثورة يوليو.

ونجحت مصر في تفادي الصدام مع السودان الشقيق في مسألة استقلاله رغم كافة الجهود البريطانية لتأزيم المسألة عبر التواصل مع أطراف سودانية وتعزيز سردية "الاستعمار المصري" للسودان رغم تهافتها وعدم توفر أركان هذا الاستعمار في صورته "الأوروبية" التي جرت في كافة أرجاء القارة الأفريقية.

وارتبط نجاح مصر في تبني سياسات أفريقية داعمة لتطلعات الشعوب الأفريقية بقدرة القاهرة على مواجهة مواقف بريطانيا بنجاح كبير لاسيما بعد العام ١٩٥٨ مما أجبر بريطانيا على السعي لتقارب وتفاهات مع مصر في ملفات عدة في أفريقيا والشرق الأوسط.

وظل موقف بريطانيا من سياسات ثورة يوليو الأفريقية حتى منتصف الستينيات يرتكز بالأساس على مساعي احتواء هذه السياسات والحد من خطورة تأثيراتها في السودان وشرق أفريقيا بشكل خاص؛ كما سعت بريطانيا إلى حشد المواقف الأمريكية ورائها (كما اتضح في الأزمة في اليمن وبدء تحيز واشنطن ضد مواقف مصر في هذه المنطقة المهمة تحيزاً كاملاً كما

أتضح في خطاب هام لجمال عبد الناصر في نهاية العام ١٩٦٥ وهاجم فيه السياسات الأمريكية المهددة بقطع المساعدات عن مصر على خلفية هذه الأزمة). وتبلور نجاح مصر في استمرار دعمها للأشقاء الأفارقة في تحول القاهرة إلى قبلة للتشاور والنقاش في كافة القضايا الثنائية والإقليمية في تلك المرحلة الهامة مقابل تراجع أهمية لندن في مناطق نفوذها التقليدية السابقة.

قائمة المصادر والمراجع

Documents

- Information Papers No. 19, Great Britain and Egypt 1914-1951, Royal Institute of International Affairs, London, 1952.
- Foreign Office officials, 8 January 1945, 18 January 1945, 21 January 1945, and 22 January 1945, in FO141/939, 31/76/44.
- FO#371/119078 UK-US discussion in Washington, 28 July 1956: possible effect of Egyptian action over Suez Canal on Arab-Israeli relations
- Sudan, FO 371/113615 (87273). 1956.
- FO 371/133470 November 4, 1958.

Books

باللغة العربية

- شحاتة عيسى إبراهيم: الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، سلسلة (ذاكرة الكتابة)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٥.
- محمد فايق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

باللغة الإنجليزية

- Eric T. Jennings, Britain and Free France in Africa, 1940-1943 (in: James R. Fichter, editor, British and French Colonialism in Africa, Asia and the Middle East Connected Empires across the Eighteenth to the

Twentieth Centuries) Palgrave MacMillan, New York, 2019.

- Farmer, Alan, Britain: Foreign and Imperial Affairs 1939-64, Hodder& Stoughton, Kent, 1994.

- Gat, Moshe, Britain and the Conflict in the Middle East, 1964-1967: The Coming of the Six-Day War, Praeger, London, 2003.

- Ginat, Rami, Egypt and the Struggle for Power in Sudan From World War II to Nasserism, Cambridge University Press, Cambridge, 2017.

- Hahn, Peter L. The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War, The University of North Carolina Press, London, 1991.

- Hail, J. A. Britain's Foreign Policy in Egypt and Sudan, 1947-1956, Ithaca, Press, London, 1994.

- Kopietz, Hans- Heino and Smith, Pamela Ann, Egypt, Libya and the Sudan (in: Fage, J. D. and Oliver, Roland, eds. The Cambridge History of Africa, Vol. 8 from 1940 to 1975, edited by Crowder, Michael) Cambridge University Press, Cambridge, 2008.

- Lonsdale, John, Political accountability in African history (in: Chabal, Patrick, editor, Political Domination in Africa: Reflections on the limits of power) Cambridge University Press, Cambridge, 1986.



- McNamara, Robert, Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952-1967: From the Egyptian Revolution to the Six Day War, Frank Cass, London, 2005.
- Mišković, Nataša, Introduction (in: Nataša Mišković, Harald Fischer- Tiné and Nada Boškovska, editors, The Non- Aligned Movement and the Cold War Delhi - Bandung - Belgrade), Routledge, London, 2014
- Munro, J. Forbes, Britain in Tropical Africa, 1880-1960: Economic Relationships and Impact, Macmillan Press, London, 1984.
- Nielsen, Waldemar A. The Great Powers and Africa, Preager Publishers, New York, 1969.
- Porteous, Tom, Britain in Africa, Zed Books, London, 2008.
- Sayed-Ahmed, Muhammad Abd el-Wahab, Nasser and American Foreign Policy, 1952-1956, The American University Press in Cairo, Cairo, 1989
- Steed, Danny, British Strategy and Intelligence in the Suez Crisis, Palgrave MacMillan, London, 2016.
- Thompson, Willie, Global Expansion Britain and its Empire, 1870-1914, Pluto Press, London, 1999.
- Williams, Ann, Britain and France in the Middle East and North Africa, 1914-1967, Macmillan Education, London, 1968.

Periodicals

- Bagley, F. R. C. Egypt under Nasser, : International Journal , Summer, 1956, Vol. 11, No. 3 (Summer, 1956).

Theses

- Percox, David Antony, `Circumstances Short of Global War': British Defence, Colonial Internal Security, and Decolonisation in Kenya, 1945-65, Thesis submitted to the University of Nottingham for the degree of Doctor of Philosophy, October 2001.